

حُرُوفُ الحُرُوفِ

فِي مَصْلَحِهِمْ مِنْ سَلَفِ

شرح

محمد بن سعيد ابن طوق المري

اعتنى بها

نذير محمد مير

غفر الله له

نص منظومة طَرْفَةِ الطَّرَفِ فِي مِصْطَلَحِ مَنْ سَلَفَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- 1 حَمْدًا لِمَنْ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ
- 2 عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ
- 3 وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى
- 4 فَمَا أَلَوْتُ فِي إِبْتِدَائِهِ مَا قَصَدَ
- 5 مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَقَابِ
- 6 الْمَتْنُ مَا رُوِيَ قَوْلًا وَنُقِلَ
- 7 ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَ
- 8 إِلَى النُّمَائَةِ بِمَا تَعْلِيلُ
- 9 وَالْحَسَنُ الَّذِي الشُّرُوحُ اسْتَوْفَرَ
- 10 ثُمَّ الضَّعِيفُ مَا بِهِ اخْتِلَالُ
- 11 وَالْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدُ
- 12 وَغَيْرُهُ خَبَرٌ وَاحِدٌ وَمَا
- 13 وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ
- 14 وَسَمَّوْا الْمَرْفُوعَ مَا انْتَهَى إِلَى
- 15 وَمِثْلُهُ الْمُسْنَدُ أَوْ ذَا مَا وَصَلَ
- 16 وَمَا انْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ وَقَدْ
- 17 وَذَا وَمَا رُفِعَ حَيْثُ وَصَلَ
- 1 وَصَلَوَاتُهُ تَسْمُ لَا تَرِيثُ
- 2 وَصَاحِبِهِ وَنَاقِلِي أَقْوَالِهِ
- 3 بِنَحْمِ الْقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرًا
- 4 جَمَدٌ مَقْلٌ جَادٌ بِالَّذِي وَجَدَ
- 5 وَاللَّهُ أَسْتَمْدِي إِلَى الصَّوَابِ
- 6 وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وَصَلَ
- 7 بِنَقْلِ عَدَلٍ ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا
- 8 وَلَا شُذُوحٌ فَاعْنِ بِالتَّحْصِيلِ
- 9 إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهُوَ خَفَا
- 10 فِي شَرْحِهِ أَوْ أَكْثَرَ وَاعْتِلَالُ
- 11 بِغَيْرِ حَضَرٍ وَلَهُ الْعِلْمُ اسْتَنْدَ
- 12 زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ مِمَّا
- 13 وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزُ
- 14 أَفْضَلُ مَنْ إِلَى الْأَنَامِ أَرْسَلَا
- 15 لِقَائِلٍ وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلَ
- 16 وَصَلَ أَوْ قُلُوعُ مَوْقُوفًا يُعَدُّ
- 17 فَسَمَهُ مَوْصُولًا أَوْ مُتَّصِلًا

- وَمَا انْتَهَى لِتَابِعِيٍّ وَوَقَفَ 18
وَلَيْنَ يَكُنْ فِي مَنِّ قَلَّ عَدَدُ 19
وَفِيهِمَا اتِّحَادُ مَتْنٍ حَاصِلُ 20
وَلَيْنَ لِكُلِّ رَأْيٍ لَمْ يَخْصُرْ 21
وَالْمُحْتَمَلُ الَّذِي لِرَأْيِهِ اتَّفَقَ 22
مَا أَوَّلُ السَّنَةِ مَاقِلُهُ وَلَوْ 23
وَلَيْنَ يَكُنْ مَقْلُهُ بَعْدَ التَّابِعِي 24
وَالْوَاحِدُ السَّاقِلُ لَا فِي الصَّرْفَيْنِ 25
وَالسَّاقِلُ اثْنَيْنِ تَوَالِيًا وَلَوْ 26
وَلَيْنَ يَكُنْ مَقْلُهُ خَفِيًّا 27
فَهُوَ مَعَ الْقَصْدِ مَدْلَسُ جَفْرِ 28
وَلَيْنَ يُزَنُّ رَأْيٌ وَنَقْصُ فَضْلًا 29
زِيَادَةُ الثُّقَّةِ مِمَّا قَبِلًا 30
وَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوفُ وَالْمُقَابِلُ 31
وَلَيْنَ تَجِدَ مُشَارِكًا لِلرَّأْيِ فِي 32
وَلَيْنَ تَجِدَ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى 33
وَحَيْثُ لَا فَمَفْرَدٌ، وَالْبَحْثُ عَنْ 34
وَلَيْنَ يَكُنْ رَأْيُهُ يَقْصِدُ الْكَذِبَ 35
وَرَبَّمَا أَهْلَقَ فِيهِمَا اتَّفَقًا 36
وَلَيْنَ يَكُنْ مُتَمَمًا بِهِ فَقَدْ 37
- فَذَلِكَ الْمَقْصُوعُ عِنْدَ مَنْ سَلَفَ
رَوَاتِهِ بِنِسْبَةٍ إِلَى مَنْدَ
فَذَلِكَ الْعَالِي وَهَذَا النَّازِلُ
مُتَّفَقًا فَذَلِكَ الْمُسَلَّلُ
شَيْخَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ وَمَا فَرَقَ
إِلَى تَمَامِهِ الْمُعْلَقَ دَعَا
فَذَلِكَ الْمُرْسَلُ دُونَ دَافِعِ
مُنْقَطَعًا يُدْعَى وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنِ
فِي مَوْضِعَيْنِ مُعْضَلًا فَأَعْلَمَ
إِذْ لَيْسَ فِي تَارِيخِهِ مَا يُبَيِّنُ
وَدُونَ قَصْدٍ هُوَ مُرْسَلُ خَفْرِ
فَذَلِكَ الْمَزِيدُ فِيهِمَا اتِّصَالًا
إِنْ لَمْ يُخَالِفْ عَدَدًا أَوْ أَعْدَدًا
يُبْنَى لَهُ مِنْ لَفْظٍ شَيْءٌ فَاعِلُ
شَيْخٍ فَذَا مُتَابِعٌ بِهِ قُفْرِ
فَقَدْ فَبِالشَّاهِدِ هَذَا يُعْنَى
ذَاكَ بِالْإِعْتِبَارِ بِسَمِيحٍ عَنْ
فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ، لَصَرْحُهُ يَجِبُ
فِيهِ بِلَا قَصْدٍ لِأَنَّهُ يُخْتَلَفُ
فَذَلِكَ الْمَتْرُوكُ عِنْدَ مَنْ فَرَحَ

- وَمَا رَوَى فَاَسِقٌ أَوْ غَافِلٌ أَوْ 38
 وَقَدْ يَقِيْدُ بِمَا خَالَفَ مَا 39
 وَمَا بِهِ وَهُمْ خَفِيٌّ يُعْقَلُ 40
 وَمَا بِهِ اخْتِلَافٌ مَتْنٍ أَوْ مَنَدٍ 41
 وَالْمُدْرَجُ الَّذِي أَتَى فِي مَنَدِهِ 42
 وَلَيْنَ يَكُنْ بَدَلٌ رَأَوْ أَوْ مَنَدٍ 43
 وَالثَّابِتُ الْمَقْبُولُ إِنْ هُوَ سَلِمَ 44
 وَحَيْثُ لَا وَالْجَمْعُ فِيهِ يُحْتَذَرُ 45
 وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ 46
 ثُمَّ غَرِيبُ اللَّفْظِ مَا يُحْتَاجُ فِيهِ 47
 وَلَيْنَ يَكُنْ يَغْمُضُ مِنْ مَعْنَاهُ لَا 48
 مَا غَيْرَ الْمَتْنِ بِهِ الْمُصَحَّفُ 49
 وَالْمُبْتَمَّ الَّذِي بِمَتْنٍ أَوْ مَنَدٍ 50
 وَقَدْ تَنَاهَتْ حُرْفَةٌ مِنَ الْحُرُوفِ 51
 مَخْتُومَةٌ بِحَمْدٍ مِنْ مَنَاهَا 52
 مَخْتُومَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ 53
 ذُو غَلْظٍ فَحُشٌّ مُنْكَرٌ دَعَوَى
 لثِقَةٌ وَذَا بِمَعْرُوفٍ مِمَّا
 مَعَ التَّأَمُّلِ هُوَ الْمَعْلَلُ
 مُضْطَرِبٌ إِنْ لَمْ يَبَيِّنْ مَا يُعْتَمَدُ
 وَمَتْنُهُ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَاقْتَدِهِ
 فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَفِي الْمَتْنِ وَرَدُ
 مِنَ الْمُعَارِضِ فِي الْمَحْكَمِ مِمَّا
 فَإِنَّهُ مُخْتَلِفٌ الْحَدِيثِ ذَا
 فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ
 مَعْنَاهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَمْ يُؤَلَّفِ
 مِنْ لَفْظِهِ فَهُوَ الْمُسَمَّى مُشْكِلًا
 وَلَيْنَ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ
 بِتَرْكِ تَعْيِينِ لِمَذْكُورٍ وَرَدُ
 آخِذَةً مِنَ الْمُهْمِّ بِحُرْفٍ
 مَنِيَّةٌ يَجْلُو الدُّجَى مَنَاهَا
 عَلَى الَّذِي لَصُحُفِي لِلْخِتَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين¹.

أما بعد فإن علم مصطلح الحديث علمٌ جليلٌ وَقَعُهُ، عَظِيمٌ نَفَعُهُ، إِذْ بِهِ يُعَرَفُ صِحَّةُ مَا تُسَبَّحُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ ضَعْفِهِ، وَلِعِلْمَاءِ الْحَدِيثِ فِيهِ اصطلاح لا بد لطالب العلم من فهمه.

وهذه دراسة لمختصر له مكانته بين مختصرات هذا الفن وهو منظومة "طُرْفَةُ الطَّرْفِ فِي مِصْطَلَحِ مَنْ سَلَفَ" واشتهرت باسم آخر هو "منظومة ألقاب الحديث" للعلامة أبي حامد محمد العربي بن يوسف المغربي الفاسي -رحمه الله- المتوفى سنة ثنتين وخمسين وألفٍ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم.

وهي مقدمة نافعة في علم المصطلح، أودعها مؤلفها -على وجازتها إذ إنها تقع في ثلاثة وخمسين بيتًا- كثيرًا من المصطلحات الحديثية المهمة، مقتصرًا من ذلك على ألقاب الحديث كما قال في مطلعها:

وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى بَنَظْمِ أَلْقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرًا
فَمَا أَلَوْتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصَدُ جُهْدَ مُقِلِّ جَادٍ بِالَّذِي وَجَدُ
مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَلْقَابِ وَاللَّهُ أَسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

وهذا هو ما يحتاج إليه الطالب المبتدئ في فن مصطلح الحديث.

وقد اشتهرت هذه المنظومة في القُطر المغربي وعُدَّتْ من ركائز هذا الفن حتى إن شهرتها عند المغاربة كشهرة البيقونية عند المشارقة، وفي كلٍّ من المنظومتين خيرٌ، إلا أنها أحسن من البيقونية من أوجه:

(¹) أصل هذه الأوراق تفرغ لشرح صوتي على منظومة طرفة الطرف في مصطلح من سلف وقد اطلع الشارح على هذه الأوراق قبل نشرها فراجعها وأعاد صياغة مواضع منها.

الوجه الأول: أنها أوسع من البيقونية، فقد احتوت على مصطلحات حديثة مهمة لم يتطرق إليها البيقوني في نظمه، تزيد على خمسة عشر، وإن كان في البيقونية بعض الألقاب اليسيرة التي لم يتطرق إليها صاحب طرفة الطرف.

الوجه الثاني: أنها أسلس وأحسن سبكاً من البيقونية، لما امتاز به ناظمها من حسن النظم وملاحظته، ومن نظر في شيء من أنظامه بان له ذلك جلياً، وقد كان النظم مطاوعاً له حتى إنه قال عن نفسه: "ليس بيني وبين النظم إلا الإمساك بالقلم".

الوجه الثالث وهو أهمها: أنها سلمت من المؤاخذات والانتقادات التي وُجِّهَتْ إلى البيقونية فيما عرّف به بعض ألقاب الحديث كالحسن والمرسل، وسبب ذلك: أنَّ صاحب "طُرْفَةُ الطَّرْفِ" جرى على ما في نخبة الفكر من اختياراتٍ في الحدود والتعريفات، ومعلومٌ قَدْرُ نخبة الفكر عند المتأخرين، وما امتازت به من حسن سبكٍ، ودقة عبارة، حتى أصبحت الحدود والتعريفات المذكورة في نخبة الفكر وشرحها نزهة النظر هي العمدة غالباً في هذا الفن عند أهله، وليس ذلك بغريبٍ على الناظم، فهو ممن نَظَمَ نخبة الفكر؛ واسمُ نَظْمِهِ: "عقد الدرر في نظم نخبة الفكر"، وله على نظمه هذا شرحٌ، وقد قال في ديباجة نظمه:

وَحَبَّذا النُّخْبَةُ لِابْنِ حَجَرٍ فِيهَا الْمُهِمُّ مِنْ عُلُومِ الْأَثَرِ
فَإِنَّهَا لِبَابُ هَذَا الْبَابِ لِطَالِبِيهِ مِنْ أُولِي الْأَبَابِ

وعلى هذه المنظومة شروحٌ مطبوعةٌ منها:

- شرح الشيخ أبي عبدالله محمد بن عبدالقادر الفاسي، قال فيه الكتّاني في "فهرس الفهارس" بعد أن وصفه بأنه من أعلام فاسٍ ومحدثيها: "وَشَرَحَ نَظْمَ عَمِّهِ أَبِي حَامِدٍ فِي الْإِصْطِلَاحِ -يعني طرفة الطرف- وهو المستعمل بفاس في هذا الفن، ولأهل فاس عليه حواشٍ مطبوعة".
- تعليق التُّحَفِ على منظومة طُرْفَةِ الطَّرْفِ في مصطلح مَنْ سلف للشيخ أحمد بن سيدي محمد الشنقيطي، اعتنى به الشيخ أبو العالية فخر الدين بن الزبير المحسي.

وحقيقة علم مصطلح الحديث: القواعد التي يُعرف بها حال الراوي والمروي.

وغايته: معرفة المقبول من المردود.

يقال فيه: مصطلح الحديث وعلم الحديث وعلوم الحديث وأصول الحديث.

افتتح الناظم -رحمه الله- بالحمدلة والصلاة والسلام، وهي من آداب التصنيف.

قال -رحمه الله-:

حَمْدًا لِمَنْ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ وَصَلَوَاتُهُ تَسْحُ لَا تَرِيثُ

(أَحْسَنَ الْحَدِيثِ) هو القرآن كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر ٢٣].

وفيه براعة استهلالٍ فإنَّ لفظَ الحديث مناسبٌ لموضوع النظم، وهو فن مصطلح الحديث، ففي هذا الشطر اقتباسٌ وبراعة استهلالٍ.

(تَسْحُ) بضم السين من سَحَّ الماء إذا سال، والسَحُّ الصَّبُّ الكثير.

(لَا تَرِيثُ) لا تُبْطِئُ يقال: راث يَرِيثُ إذا أَبْطَأَ.

عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ وَصَاحِبِهِ وَنَاقِلِي أَقْوَالِهِ

ناقلو أقواله: هم أصحاب الحديث الذين اعتنوا بنقل أقواله وأخباره صلى الله عليه وسلم.

ثم ذكر سبب تأليف هذا النظم فقال:

وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى بِنَظْمِ أَلْقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرًا

(الْأَعْيَانِ) الأشراف، و(الْوَرَى) الخَلْقُ، و(أَلْقَابِ الْحَدِيثِ) أنواعه.

و(الْحَدِيثِ) في اصطلاح أهل الفن: ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف.

و(الدُّرَر) جمع درة، وهي اللؤلؤة العظيمة.

فَمَا أَلَوْتُ فِي ابْتِدَارٍ مَا قَصَدْتُ جُهْدَ مُقِلِّ جَادٍ بِالَّذِي وَجَدْتُ

(فَمَا أَلَوْتُ) لم أقصر (فِي ابْتِدَارٍ مَا قَصَدْتُ) أي في المسارعة إلى ما طلب (جُهْدَ مُقِلِّ) أي وُسْعَ وطاقة رجلٍ قليل العلم، وهذا من تواضعه رحمه الله (جَادٍ بِالَّذِي وَجَدْتُ) أي بَذَل ما عنده.

مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَلْقَابِ وَاللَّهُ أَسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

يقول: إنه اقتصر في هذا النظم على ذكر ألقاب الحديث وبيانها من غير زيادة على ذلك؛ لأنها هي التي طلبت منه، وهي التي يحتاجها طالب العلم المبتدئ في هذا الفن قبل دراسة المطوّلات.

(وَاللَّهُ أَسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ) أي منه سبحانه أطلب الهداية لا من غيره.

الْمَتْنُ مَا رُويَ قَوْلًا وَنُقِلَ وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وَصِلُ

ابتدأ - رحمه الله - ببيان معنى المتن والسند، وعلم المصطلح يقوم على المتن والسند، فكان من المناسب الابتداء ببيانهما.

المتن: ما انتهى إليه السند من الكلام وهو معنى قول الناظم في تعريف المتن: (الْمَتْنُ مَا رُويَ قَوْلًا وَنُقِلَ).

والسند: سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن وهو معنى قول الناظم في تعريف السند: (وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وَصِلُ)

الهاء في (له) تعود إلى المتن.

والهاء في (به) تعود إلى السند.

قال البخاري في صحيحه وهو أول حديث فيه: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن

سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن

الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...» الحديث.

ما انتهى إليه السند من الكلام هو المتن وهو هنا: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...».

وسلسلة الرواة التي هي الطريق الموصلة إلى المتن هي السند.

ثم انتقل إلى تقسيم الحديث من حيث القبول والرد، وهو بهذا الاعتبار قسمان: مقبول ومردود، فالقبول: الصحيح والحسن، والمردود: الضعيف.

فالحديث باعتبار درجته أي قوته وضعفه: صحيح وحسن وضعيف.

قال العراقي في ألفية الحديث:

وَأَهْلُ هَذَا الشَّانِ قَسَمُوا السُّنَنَ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنٍ

قال - رحمه الله -:

ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَ بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا
إِلَى النِّهَآيَةِ بَلَا تَغْلِيلٍ وَلَا شُدُوزٍ فَاعْنِ بِالتَّحْصِيلِ

(ثُمَّ الصَّحِيحُ) المقصود الصحيح لذاته (عِنْدَهُمْ) أي عند أهل هذا الشأن وهم أهل الحديث، ثم ذكر الأوصاف الخمسة التي لا بد من اجتماعها ليكون الحديث صحيحاً لذاته، وهي اتصال السند والعدالة وتمام الضبط والسلامة من العلة والسلامة من الشذوذ.

فالصحيح لذاته هو ما اتصل سنده بنقل عدل تام الضبط غير مُعَلٍّ ولا شاذٍّ.

ولا بد من بيان هذه الأوصاف الخمسة التي لا يكون الحديث صحيحاً لذاته إلا إذا اجتمعت فيه:

الوصف الأول: اتصال السند، المتصل هو ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل راوٍ من رواه قد تحمّله عمن فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل كالسماع والعرض.

الوصف الثاني: العدالة والعدل: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، الملكة: الهيئة الراسخة، وملازمة التقوى: أن يكون مجتنباً للأعمال السيئة من شرك وبدعة وفسق، وملازمة المروءة: أن يكون مستعملاً ما يجمّله ويؤينه تاركاً ما يندسه ويشينه، والمراد هنا عدل الرواية لا عدل الشهادة فلا يختص بالذكر الحر.

الوصف الثالث: تمام الضبط أي بلوغ الرتبة العليا في الضبط وهو الذي أشار إليه بقوله: (ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا).

والضبط ضبطان:

● **ضبط صدر:** وهو أن يُثَبَّتَ ما سمعه، بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

● **ضبط كتاب:** وهو صيانتُه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه.

الوصف الرابع: السلامة من العلة والعلة: سببٌ خفيٌّ غامضٌ يُقدح في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة منها، ويسمى الحديث مُعَلَّأً؛ لأنه يقال: أعله فلان بكذا، واسم المفعول من أعلّ: مُعَلٌّ، أما المَعْلَلُ فهو اسم مفعول من عَلَّلَه، ولا يوجد في كتب اللغة عَلَّلَه إلا بمعنى شغله بالشيء وألهاه به، وأما المعلول فعده النووي لحناً، وقال ابن الصلاح: "إنه مردول عند أهل العربية واللغة".

وسياقي الكلام عن المَعْلَلِ في موضعٍ متأخر من النظم إن شاء الله.

الوصف الرابع: السلامة من الشذوذ والشذوذ: مخالفة الراوي مَنْ هو أولى منه.

مسائل:

● الحديث الذي يرويه راوٍ فاسقٌ لا يدخل في حد الصحيح لذاته ما الوصف الذي أخرجه؟ **الجواب:** العدالة.

● الحديث الذي يرويه راوٍ فاحش الغلط ما الوصف الذي أخرجه؟ **الجواب:** الضبط.

● الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ أو أكثر ما الوصف الذي أخرجه؟ **الجواب:** اتصال السند.

● الحديث الذي اطلّغ فيه بالقرائن وجمع الطرق على علةٍ تقدح في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها ما الوصف الذي أخرجه؟ **الجواب:** السلامة من العلة.

● الحديث الذي خالف راويه مَنْ هو أولى منه ما الوصف الذي أخرجه؟ **الجواب:** السلامة من الشذوذ.

مثال الصحيح لذاته حديث عمر بن الخطاب السابق: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...**».

إذا نظرنا إلى الإسناد من حيث الاتصال سنجد أن كل راوٍ من الرواة يقول: حدثنا أو أخبرني أو سمعت فهو متصل السند.

وإذا نظرت إلى الرواة ستجده مسلسلاً بالعدول تأمّي الضبط.

والحديث سالم من العلة والشذوذ فهو في الصحيحين.

فهذا مثال للحديث الصحيح لذاته الذي اجتمعت فيه شروط الصحة.

وَالْحَسَنُ الَّذِي الشُّرُوطُ اسْتَوْفَى إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهُوَ خَفًا

(وَالْحَسَنُ الَّذِي الشُّرُوطُ اسْتَوْفَى) أي استوفى الشروط الخمسة المتقدمة للصحيح **(إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهُوَ**

خَفًا) فإذا خف الضبط مع وجود بقية الشروط المتقدمة في حد الصحيح فهو الحسن لذاته.

فالحسن لذاته: ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة.

فالفرق بين الصحيح لذاته والحسن لذاته هو في ضبط الراوي، فراوي الحديث الصحيح تأمُّ الضبط، وراوي

الحديث الحسن خفيف الضبط، وكلاهما محتجٌّ به فالحسن كالصحيح في الاحتجاج لكن إن تعارضا ولم يمكن

الجمع فالمقدّم الصحيح، قال في طلعة الأنوار في الحديث الحسن:

وَهُوَ فِي الْحُجَّةِ كَالصَّحِيحِ وَدُونَهُ إِنْ صِيرَ لِلتَّرْجِيحِ

بقي بيان الصحيح لغيره والحسن لغيره؛ فالصحيح لغيره: هو الحسن بذاته إذا تعددت طرقه. والحسن لغيره:

هو الضعيف غير شديد الضعف إذا تعددت طرقه.

وهذه الأربعة -الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره- يجمعها اسم المقبول.

ثم انتقل إلى النوع الثالث من أنواع الحديث باعتبار درجته أي قوته وضعفه وهو الضعيف فقال:

ثُمَّ الضَّعِيفُ مَا بِهِ اخْتِلَالٌ فِي شَرْطٍ أَوْ أَكْثَرَ وَاعْتِلَالٌ

أي ما اختلَّ فيه شرط من شروط القبول الخمسة السابقة أو أكثر من شرط فهو الضعيف.

فالحديث الضعيف هو ما اختل فيه شرط من شروط القبول أو أكثر.

ويعرّف أيضاً بأنه ما نزل عن رُتَبَةِ الْحُسْنِ كما قال البيهقي:

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرَ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ

(وَهُوَ أَقْسَامًا كَثُرَ) يعني أن أقسام الحديث الضعيف كثيرة وقد رَدَّ الحافظ ابن حجر أسباب ضعف الحديث إلى سببين:

الأول: السَّقَطُ في السند بأن يسقط من إسناده راوٍ أو أكثر وسيأتي الكلام عنه إن شاء الله.

والآخر: الطعن في الراوي بأن تكون في الراوي صفة تقتضي رَدَّ حديثه سواء أكانت تتعلق بالعدالة كالكذب والفسق والجهالة أم كانت تتعلق بالضبط كسوء الحفظ وسيأتي - إن شاء الله - ذِكْرُ كثير من أنواع الحديث الضعيف في المنظومة فلا نطيل بذكرها هنا.

ثم انتقل إلى تقسيم آخر للحديث وهو تقسيمه باعتبار وصوله إلينا، وهو بهذا الاعتبار ينقسم إلى متواترٍ وآحادٍ، وابتدأ بالمتواتر فقال:

وَالْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدٌ بِغَيْرِ حَصْرِ وَلَهُ الْعِلْمُ اسْتَتَدَ

المتواتر: هو الخبر الذي يرويه عددٌ كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم في جميع طبقات السند، وأسندوه إلى محسوسٍ، وأفاد العلم لسامعه.

وبهذا تعرف شروط المتواتر وهي خمسة:

الشرط الأول: أن يرويه عدد كثير وقد اختلفوا في تحديد العدد فحده بعضهم بأربعة، وبعضهم بعشرة، وبعضهم باثني عشر، وبعضهم بأربعين، وبعضهم بسبعين، والصحيح أنه ليس لعدد رواة المتواتر حدٌ معيّن، فقد يتواتر الخبر بعشرة، وقد يتواتر بأقل أو بأكثر كما قال الناظم: **(بِغَيْرِ حَصْرِ)** أي بغير حصر بعدد معيّن.

الشرط الثاني: أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أي أن يكثر عدد الرواة بحيث لا يمكن أن يتفقوا على أن يكذبوا في الخبر.

الشرط الثالث: أن يكون ذلك في جميع طبقات السند أي أن يكون هذا العدد الكثير من أول الإسناد إلى آخره.

الشرط الرابع: **أن يُسندوه إلى محسوسٍ كرؤيةٍ أو سماعٍ.**

الشرط الخامس: **أن يفيد العلم لسامعه** بحيث يجزم السامع أنَّ هذا الخبر صدق فيه ناقلوه.

فما اجتمعت فيه هذه الشروط فهو المتواتر، وما لم تجتمع فيه فهو الآحاد كما سيأتي إن شاء الله.

والمتواتر قسمان: لفظي ومعنوي.

فالمتواتر اللفظي: ما اتفق الرواة على لفظه ومعناه كحديث: **«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»** رواه أكثر من ستين صحابيًا.

والمتواتر المعنوي: ما اتفق الرواة على معناه دون لفظه كأحاديث الشفاعة والرؤية والحوض والمسح على الخفين ورفع اليدين في الدعاء.

ومن الكتب في هذا الباب: "قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" للسيوطي، و"نظم المتناثر من الحديث المتواتر" للكتّاني.

ثم انتقل إلى ذكر قسيم المتواتر وهو الآحاد فقال:

وَعِزُّهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمَاءُ
وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزُ

الآحاد: هو ما لم يتواتر، فالحديث الذي لم يبلغ حد التواتر بأن فقد شيئاً من شروط المتواتر السابقة فهو الآحاد، فالخبر إما متواتر وإما آحاد، فما جمع الشروط السابقة فهو متواتر، وما لا فهو آحاد، هذا معنى قوله: **(وَعِزُّهُ خَيْرٌ وَاحِدٍ)**

والآحاد ثلاثة أقسام: مشهور وعزيز وغريب.

(وَمَا زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمَاءُ)

المشهور: ما له طرقٌ محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر، هذا المشهور الاصطلاحي، وللمشهور إطلاق آخر وهو ما اشتهر على الألسنة.

(وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسَمَّى بِالْعَزِيزِ)

العزیز: ما حُصِرَ باثنين، فما رواه اثنان ولو في بعض طبقات السند فهو العزیز.

(وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزٌ)

أي مِيزٌ عن غيره، يقال: مازه يميزه إذا عَزَلَهُ وَفَصَّلَهُ عن غيره، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْحَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾، فالغريب ما تفرد بروايته شخص واحد.

مسائل:

حديثٌ رواه في طبقة خمسة، وفي أخرى اثنان، وفي طبقة ثلاثة ثلاثة، ماذا يسمى؟

الجواب: العزیز.

حديثٌ رواه في طبقة اثنان، وفي أخرى واحد، وفي طبقة ثلاثة ثلاثة، ماذا يسمى؟

الجواب: الغريب.

حديثٌ رواه في طبقة أربعة، وفي أخرى ثلاثة، وفي طبقة ثلاثة ثلاثة، ماذا يسمى؟

الجواب: المشهور.

والتواتر كله صحيح، أما الآحاد من مشهور وعزیز وغريب فمنه الصحيح والحسن والضعيف بحسب توفر شروط الحديث المقبول، فلا يحكم في هذه الثلاثة بحكم مطرد، بل قد يكون الحديث صحيحا، وقد يكون حسنا، وقد يكون ضعيفا.

مسألة: أيُّ الثلاثة يكون فيه الضعف أكثر؟

الجواب: الغريب فالغالب في الغرائب الضعف؛ لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، لكن لا يلزم أن يكون الغريب ضعيفاً، فأول حديث في صحيح البخاري غريب وهو «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**» وآخر حديث في صحيح البخاري غريب وهو «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ**» كُلُّ واحدٍ من هذين الحديثين لم يصحَّ في طبقاته الأربع الأول إلا من طريق واحدٍ عن واحد.

وفي بدء البخاريّ صحيحه بحديث غريبٍ وختمه بحديثٍ غريبٍ لطيفةٌ كما ذكر بعض الشراح وهي الإشارة إلى أنَّ الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ.

ثم بعد أن فرغ من تقسيم الحديث باعتبار وصوله إلينا انتقل إلى ذكر أقسام الحديث باعتبار من يُضاف إليه، وهي: المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وذكر في أثناء ذلك تعريف المسند والموصول فقال رحمه الله:

وَسَمَّوْا الْمَرْفُوعَ مَا انْتَهَى إِلَى أَفْضَلِ مَنْ إِلَى الْأَنَامِ أُرْسِلَا

المرفوع هو ما انتهى إلى النبي ﷺ - أي أضيف إليه - من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو وصفٍ.

مثال القول: حديث «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**».

ومثال الفعل: حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان لا يدعُ أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة.

ومثال التقرير: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «**أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**».

ومثال الوصف: حديث أنس - رضي الله عنه - يصف النبي ﷺ قال: «**كَانَ رُبْعَةً مِنَ الْقَوْمِ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ**».

ثم المرفوع قسمان:

القسم الأول: **المرفوع الصريح**، وهو ما كان فيه ذِكرُ النبي ﷺ كالأمثلة السابقة في القول والفعل والتقرير والوصف فكلها من المرفوع الصريح.

والقسم الآخر: **المرفوع الحكمي** أي ما له حكم الرفع وهو ما لم يُذكر فيه النبي ﷺ.

والمرفوع حكمًا أنواعٌ منها:

- قول الصحابي: أَمَرْنَا أو أَمَرْتُ وَهَيْنَا أو هَيْئْتُ، ومنه قول أم عطية -رضي الله عنها- كما في الصحيحين: «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَالْحَيْضَ فِي الْعِيدَيْنِ»، وقولها -رضي الله عنها- كما في الصحيحين: «هَيْئَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمَ عَلَيْنَا».

- قول الصحابي: من السنة، ومنه قول أنس -رضي الله عنه- كما في الصحيحين: «مَنْ السَّنَةُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَسَمَ» فهذا له حكم الرفع، حتى إنّ أبا قلابة راويه عن أنس -رضي الله عنه- قال كما في البخاري: «لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» بل قد رواه جماعة عن أنس -رضي الله عنه- وقالوا فيه: قال رسول الله ﷺ، لكن إيرادُه بالصيغة التي ذكرها الصحابيُّ أولى، فالمقصود أن قول الصحابي: من السنة كذا، له حكم الرفع إلى الرسول ﷺ لأنهم لا يَعْنُونَ به إلا سنته ﷺ.

- قول الصحابي: كنّا نرى كذا، أو كنّا نفعل كذا، كقول جابر -رضي الله عنه- في الصحيحين: «كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنَ يَنْزِلُ».

- تفسيرُ الصحابيِّ المتعلّق بسببِ نزول الآية كحديث جابر -رضي الله عنه- في الصحيحين: «كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلُ فَنَزَلَتْ: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾».

- قول الراوي: يرفعه، يبلغ به، روايةً، يَنِمِيهِ.

- قول الصحابي الذي لا مجال للرأي فيه، كقول عمّار بن ياسر -رضي الله عنهما-: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ».

وَمَثْلُهُ الْمُسْنَدُ أَوْ ذَا مَا وَصِلَ لِقَائِلٍ وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلَ

وقد اختلفوا في حد المسند في قول أهل الحديث: "هذا حديث مسند" فقل:

• المسند هو المرفوع وهذا قول الناظم: (وَمَثْلُهُ الْمُسْنَدُ) أي مثل المرفوع المسند، وتفسير المسند بالمرفوع هو قول الحافظ ابن عبد البر، ويلزم منه أن يسمى المنقطع مسنداً ولا قائل به.

• وقيل: المسند هو الموصول مرفوعاً كان أو موقوفاً، وهذا قول الناظم: (أَوْ ذَا مَا وَصِلَ لِقَائِلٍ وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلَ) وتفسير المسند بالموصول هو قول الخطيب البغدادي.

• وبقي وراءهما قول ثالث لم يذكره الناظم وهو أن المسند هو ما جمع هذين الوصفين: الرفع والاتصال وبه قال الحاكم صاحب المستدرک، وعليه عمل المحذّثين، فإنهم إذا صنفوا المسانيد اشترطوا فيها هذين الوصفين: الأول: أن يكون مرفوعاً، والآخر: أن يكون متصلاً، والأدق أن يقال: أن يكون ظاهره الاتصال، فالمسند: مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

مسألة:

إذا قلت: إنَّ المسند هو المرفوع المتصل فما فيه انقطاعٌ خفيٌّ كعننة المدلس والمعاصر الذي لم يثبت لقيُّه هل يكون من المسند؟

الجواب: لا يكون من المسند.

وإذا قلت: إنَّ المسند هو المرفوع الذي ظاهره الاتصال، فما فيه انقطاعٌ خفيٌّ هل يكون من المسند؟

الجواب: نعم يكون من المسند، وقد أطبق الأئمة الذين خرّجوا المسانيد على أن الانقطاع الخفي لا يُخرج الحديث عن كونه مسنداً.

فالحاصل أنَّ في حدِّ المسند ثلاثة أقوال:

أولها: المرفوع.

ثانيها: الموصول.

ثالثها: المرفوع بسند ظاهره الاتصال، وعليه عامة المحدثين.

وَمَا انْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ وَقَدْ وُصِّلَ أَوْ قُطِعَ مَوْقُوفًا يُعَدُّ

الموقوف: ما انتهى إلى الصحابي من قول أو فعل سواء أكان موصولاً أم منقطعاً.

والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو تخلَّت رِدَّةٌ في الأصح. قاله الحافظ ابن حجر في نخبه الفكر.

مثال القول: ما قاله ابن عمر -رضي الله عنهما- كما في البخاري بعد حديث: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل» قال الراوي: وكان ابن عمر -رضي الله عنهما- يقول: «إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك».

ومثال الفعل: ما أخرجه مالك في الموطأ عن نافع أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه. أي في الوضوء فهذا موقوف من فعل الصحابي.

وقد يطلقون الموقوف على ما أضيف إلى من دون الصحابي لكن مع التقييد فيقال: وقفه فلان على الزهري، أي جعله من قول الزهري، والزهري من التابعين.

وَذَا وَمَا رُفِعَ حَيْثُ وُصِّلَ فَسَمِّهِ مَوْصُولًا أَوْ مُتَّصِلًا

(وَذَا) أي الموقوف (وَمَا رُفِعَ) أي المرفوع.

أراد الناظم -رحمه الله- هنا أي يبيّن معنى الموصول والمتصل، وهما يطلقان على ما اتصل سنده أي سلّم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل راوٍ من رواه قد تحمل عمن فوقه بطريق معتبر من طرق التحمل كالسماع والعرض، وقد سبق الكلام عن معنى الاتصال في شروط الصحيح.

ويطلق اسم الموصول والمتصل على ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً أم موقوفاً أم مقطوعاً.

وَمَا أَنْتَهَى لِتَابِعِيٍّ وَوَقَفَ فَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ عِنْدَ مَنْ سَلَفَ

مسألة: ضُبطَ في بعض النسخ (وَقَفَ) وفي بعضها (وُقِفَ) أيُّهما أولى؟

الجواب: الأولى: (وَقَفَ) بالبناء للمعلوم؛ لأنه على كسر القاف يكون فيه اختلاف في حركة الحرف الذي قبل حرف الرويِّ المقيّد لأن حركة ما قبل حرف الرويِّ المقيّد في (سَلَفَ) فتحة، فيكون فيه اختلاف بالفتح والكسر، وهذا معدودٌ من عيوب القوافي، وهو ما يسمى بسنادِ التَّوَجِيهِ خاصة إذا كان الاختلاف بفتحة مع غيرها كما هو هنا (وُقِفَ) و(سَلَفَ)، أما إذا كان بضمة مع كسرة فهو حَسَنٌ؛ لأن الضمة والكسرة متعاقبتان.

المقطوع: ما انتهى إلى التابعي من قول أو فعل، ومن دون التابعي فيه مثله فما انتهى إلى من هو من أتباع التابعين فإنه يقال فيه أيضًا مقطوع.

مثال المقطوع: قول سعيد بن جُبَيْر رحمه الله - وهو من التابعين - عن رفع اليدين في الصلاة: «هو شيء تزين به صلاتك».

مسألة: ما الفرق بين المقطوع والمنقطع؟

الجواب: المقطوع ما أضيف إلى التابعي، والمنقطع هو ما سقط من أثناء إسناده راوٍ من الرواة، وسيأتي قريباً بيانه بأوسع من هذا إن شاء الله، فالمقطوع من مباحث المتن، والمنقطع من مباحث الإسناد، فحصلت بهذا التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، والمقصود هنا التنبيه إلى أنه وُجد في عباراتهم إطلاق أحدهما في موضع الآخر تجوُّزًا في الاصطلاح، فيقال: منقطع على إرادة أنه أضيف إلى التابعي، ويقال: مقطوع على إرادة أنه سقط من أثناء إسناده راوٍ من الرواة.

ثم انتقل الناظم - رحمه الله - إلى الكلام عن العلوّ والنزول فقال:

وَأِنْ يَكُنْ فِي سَنَدٍ قَلٌّ عَدَدٌ رَوَاتِهِ بِنِسْبَةٍ إِلَى سَنَدٍ
وَفِيهِمَا اتِّحَادٌ مَتْنٍ حَاصِلٌ فَذَلِكَ الْعَالِي وَهَذَا النَّازِلُ

رجالُ الإسنادِ يتفاوتون من حديثٍ إلى آخرِ قلةً وكثرةً، فالحديثُ الذي قلَّ عددُ رُواته بالنسبة إلى سندٍ آخرٍ ورد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثيرٍ يسمى العالي، والحديثُ الذي كَثُرَ عددُ رُواته بالنسبة إلى سندٍ آخرٍ ورد به ذلك الحديث بعينه بعدد قليلٍ يسمى النازل، وقد كان الأئمة الحَقَّاق يَرْغَبون في الإسنادِ العالي، ويرحلون في طلبه، قال الإمامُ أحمد: "طلبُ الإسنادِ العالي سنة عَمَّن سلف" وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: "بيتٌ خالي، وإسنادٌ عالي".

وإنما كان العلو مرغوباً فيه لأنه أقرب إلى الصَّحَّة وقلة الخطأ؛ لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأُ وارداً عليه، فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظانُّ تجويزِ الخطأ، وكلما قلَّت الوسائط وقصُر السند قلَّت مظانُّ تجويزِ الخطأ، وقد قال يحيى بن معين: "الإسناد النازل قرحةٌ في الوجه" لكن قد يكون السند النازل أولى من العالي وذلك إذا كان في النزول مزية ليست في العلو، كأن يكون رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه كما قال بعضهم: "نزولٌ بإسنادٍ نظيف أحبُّ إليَّ من علوٍ بإسنادٍ ضعيف" وقد قال ابن المبارك: "ليس جودة الحديث قرب الإسناد، بل جودة الحديث صحة الرجال".

وأعلى ما في صحيح البخاري الثلاثيات أي التي يكون بينه وبين النبي ﷺ فيها ثلاثة رجال، وأنزل حديث في صحيح البخاري حديث: «ويلٌ للعرب من شرٍّ قد اقترَب» وهو تساعيٌّ بين البخاريِّ والنبيِّ -صلى الله عليه وسلم- فيه تسعة رواة.

ثم كلٌّ من العلو والنزول قسمان: مطلق ومقيد.

فالحديث العالي إذا انتهى إلى النبي ﷺ فهو العلو المطلق.

وإذا انتهى إلى إمامٍ ذي صفةٍ عَلِيَّةٍ كشعبةٍ ومالكٍ فهو العلو النسبي.

ومثل ذلك النزول فإذا انتهى الحديث النازل إلى النبي ﷺ فهو النزول المطلق.

وإذا انتهى إلى إمامٍ ذي صفةٍ عَلِيَّةٍ كشعبةٍ ومالكٍ فهو النزول النسبي

وَإِنْ لِكُلِّ رَاوٍ أَمْرٌ يَخْصُّهُ مُتَّفِقًا فَذَلِكَ الْمُسْلَسَلُ

الحديث المسلسل: هو الذي تتابع رجال إسناده على صفة، كما قال في البيقونية:

مُسَلَّسٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَايَ الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمًا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّامًا

ومن فوائد الحديث المسلسل: أنه يدل على مزيد الضبط من الرواة، لأن الرواة إذا تتابعوا على أمر كان في ذلك إشارة إلى ضبطهم له.

والمسلسل باعتبار القول والفعل ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المسلسل بالقول كالمسلسل بالسماع، كلُّ راوٍ من الرواة يقول: سمعتُ من أول الإسناد إلى آخره، والمسلسل بقول: حدَّثنا، كلُّ راوٍ من الرواة يقول: حدَّثنا من أول الإسناد إلى آخره.

ومنه حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذُ إني أحبك فقلْ دُبْرُ كل صلاة: اللهمَّ أعِنِّي على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» فقد تسلسل بقول كلِّ راوٍ من رواة: "إني أحبك فقل".

ومنه الحديث المسلسل بالأولية، الذي يقول كل راوٍ من رواة: حدَّثني فلانٌ وهو أول حديث سمعته منه، وينتهي تسلسله إلى سفيان بن عيينة ومثله: «الراحمون يرحمهم الرحمن تبارك وتعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء».

القسم الثاني: المسلسل بالفعل كالمسلسل بالقيام، ومنه المسلسل بتشبيك اليد وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «شك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ» وهكذا الراوي عن أبي هريرة قال: "شك بيدي أبو هريرة"، وهكذا كل راوٍ من رواة يقول عن شيخه في روايته هذا الحديث عنه: "شك بيدي".

القسم الثالث: المسلسل بالقول والفعل كحديث أنس -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومُره، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال:

آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومُره» فقد تسلسل بقبض كل راوٍ على لحيته وبقوله: "آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومُره".

وغالب المسلسلات واهية غير صحيحة، فقلما تسلم المسلسلات من الضعف، والمقصود أنَّ التسلسل غير صحيح لا المتن، فقد يكون المتن مُحَرَّجًا في الصحيحين أو في أحدهما.

والمسلسل منه ما **تسلسل من أوله إلى آخره** كالمسلسل بقراءة سورة الصف وهو الذي تسلسل بقراءة كل راوٍ من رواته لسورة الصف كاملةً، وهو أصح مسلسل يُروى في الدنيا، ومنه ما **انقطع تسلسله في أثناء الإسناد** كالمسلسل بالأولية فقد انقطع تسلسله عند سفيان بن عيينة، وما بعد سفيان من التسلسل غير صحيح.

وَالْمُهْمَلُ الَّذِي لِرَاوِيهِ اتَّفَقَ شَيْخَانِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ وَمَا فَرَّقَ

المهمل كما ذكر الناظم: أن يروي الراوي عن اثنين مُتَّفَقِي الاسم فقط، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجد، أو مع النسبة، ولم يتميز أحدهما عن الآخر.

ومن ذلك: ما وقع في البخاري من روايته عن أحمد غير منسوبٍ عن ابن وهب، فإنه إما أحمد بن صالح المصري، وإما أحمد بن عيسى.

فإن كانا ثقتين لم تضرَّ الجهالةُ كالمثال السابق، وكعدم تمييز سفيان هل هو الثوري أو ابن عيينة؟ وكعدم تمييز حماد هل هو حماد بن زيد أو حماد بن سلمة؟ فهذا لا يضر لأن كليهما ثقة.

وإنما يضر إذا كان أحدهما ضعيفًا، مثاله قول وكيع: حدثنا النضر عن عكرمة، ويروي عن عكرمة النضر بن عريّ وهو ثقة، والنضر بن عبد الرحمن وهو ضعيف.

وإن أردت ضابطاً كُلياً يتميز به أحد المهملين فباختصاص الراوي بأحد الشيخين يتبين ذلك.

وقد ذكر الحافظ الذهبي في ترجمة حماد بن زيد من سير أعلام النبلاء ضوابط التمييز بين الحمّادين، ويُنَّ أنه إذا كان الراوي عن حماد فلائاً فهو حماد بن زيد، وإذا كان فلائاً فهو حماد بن سلمة، واستطرد فذكر شيئاً مما يُميز به بين السفينتين.

مسألة: ما الفرق بين المهمل والمبهم؟

الجواب: المهمل دُكِرَ اسمه مع الاشتباه كحمّاد، والمبهم لم يذكر له اسم كقولهم: حدثنا رجل، وسيأتي إن شاء الله الكلام عن المبهم في آخر النظم.

ثم انتقل الناظم -رحمه الله- إلى ذكر أقسام الحديث المردود عند المحدثين لِسَقَطِ (بفتح القاف وإسكانها) في السند، وقد ذكر في ذلك ستة أبيات، وابتدأ من ذلك بالمعلق فقال:

مَا أَوَّلُ السَّنَدِ سَاقِطٌ وَلَوْ إِلَى تَمَامِهِ الْمُعَلَّقُ دَعَا

المعلق: ما سقط من أول إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى آخر السند، فإذا سقط شيخ المصنف فقط أو شيخه وشيخه
شيخه ولو إلى آخر السند فهذا المعلق، فلو قال مُصَنِّفُ كتابٍ: قال أبو هريرة رضي الله عنه فهذا معلق.

والمعلق من قسم الضعيف للجهل بحال الساقط لكن يستثنى من ذلك معلقات البخاري؛ لأنه التزم الصحة،
والكلام في معلقات البخاري التي لم تُوصل في موضع آخر من كتابه، فهذه المعلقات لا تخلو من صورتين:

الصورة الأولى: أن تكون بصيغة الجزم كقال وَرَوَى وَذَكَرَ وحكى، فهذه يُستفاد منها الصحة إلى من علّق
عنه، لكن يبقى النظر في من أبرز من رواه، فقد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا.

والصورة الأخرى: أن يكون بصيغة التمرّض كُروى ويُروى ويُذكر ويُقال، فهذه فيها الصحيح والحسن
والضعيف، وإيراد البخاري هذا المعلق في الصحيح مُشعرٌ بصحة أصله.

والمعلق كما سبق قد يَحذف المصنّف فيه شيخه فقط أو شيخه وشيخه أو يحذف جميع الإسناد إلا التابعي
ومن فوقه، أو يحذف جميع الإسناد إلا الصحابي، أو يحذف جميع الإسناد ويقول: قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم، هذا كُلُّهُ من المعلق كما قال الناظم:

مَا أَوَّلُ السَّنَدِ سَاقِطٌ وَلَوْ إِلَى تَمَامِهِ الْمُعَلَّقُ دَعَا

مثال المعلق قول البخاري في صحيحه في كتاب العلم: "وقال عمر: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا»"، وقوله أيضًا:
«ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد» وهذا معلق بصيغة الجزم.

ومن المعلق بصيغة التمريض قول البخاري - رحمه الله -: "ويُذكر عن أبي هريرة رَفَعَهُ: «لا يتطوع الإمام في مكانه» ولم يصح".

وَإِنْ يَكُنْ سَقَطَ بَعْدَ التَّابِعِيِّ فَذَلِكَ الْمُرْسَلُ دُونَ دَافِعٍ

المرسل: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ.

صورته: أن يقول عطاء بن أبي رباح: قال رسول الله ﷺ كذا، أو يقول سعيد بن جبيرة: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

وتعريف الناظم للمرسل بأنه ما سقط منه من فوق التابعي أحسن من تعريف البيهقي للمرسل في قوله: (وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ)؛ لأنه لو عَلِمَ أن الساقط هو الصحابي ما ضَعَّفَ المرسل؛ لأن العلماء مجمعون على عدالة الصحابة، ولكن ضَعَّفَ جمهور المحدثين المرسل للجهالة بحال الراوي الساقط كما قال العراقي:

وَرَدَّهُ جَمَاهِرُ النُّقَادِ لِلْجَهْلِ بِالسَّاقِطِ فِي الْإِسْنَادِ

لأنه يُحْتَمَلُ أن يكون الساقط في الإسناد صحابياً ويُحْتَمَلُ أن يكون تابعياً، وهذا التابعي يُحْتَمَلُ أن يكون ضعيفاً ويُحْتَمَلُ أن يكون ثقة، هب أنه كان ثقةً فقد يكون روى عن تابعيٍّ آخر، وهذا التابعي الآخر أيضاً نجعل حاله هل هو ثقة أو ضعيف؟ وقد وجد بالاستقراء رواية ستة تابعين عن بعض، هذا مذهب جمهور المحدثين. وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية وهو المقرر في أصول مذهبه إلى أن المرسل صحيح يُحْتَجُّ به؛ لأن الغالب على أهل تلك القرون الصدق والعدالة، قال العراقي في ألفية الحديث:

وَاحْتَجَّ مَالِكٌ كَذَا النُّعْمَانُ وَتَابِعُوهُمَا بِهِ وَدَانُوا

وقبله الشافعي بشروط، قال العراقي:

وَالشَّافِعِيُّ بِالْكَبَارِ قِيْدًا وَمَنْ رَوَى عَنِ الثِّقَاتِ أَبَدًا
وَمَنْ إِذَا شَارَكَ أَهْلَ الْحِفْظِ وَافَقَهُمْ إِلَّا بِنَقْصِ لَفْظٍ

وجعل الحافظ ابن حجر في «نُزْهَةِ النَّظَرِ شَرْحَ نُحْبَةِ الْفِكْرِ» الخلافَ في التابعي الذي عُرِفَ من عاداته أنه لا يرسل إلا عن ثقة، أما التابعي الذي يرسل عن الثقات وعن غيرهم فقال: إنه لا يقبل مرسله اتفاقاً.

ولا يدخل في المرسل الذي هو من قسم المردود عند المحدثين مرسل الصحابي وهو ما رواه الصحابي عن النبي ﷺ مما لم يسمعه أو لم يشاهده إما لصغر سنِّه أو لتأخر إسلامه أو لغيابه، فهذا محكوم له بالوصل وهو من الحديث المقبول عند الجماهير، قال الحافظ العراقي:

أَمَّا الَّذِي أَرْسَلَهُ الصَّحَابِيُّ فَحُكْمُهُ الْوَصْلُ عَلَى الصَّوَابِ

مثاله ما في الصحيحين من قول عائشة رضي الله عنها: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصادقة».

وَالوَاحِدُ السَّاقِطُ لَا فِي الطَّرْفَيْنِ مُنْقَطِعًا يُدْعَى وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنِ

(لَا فِي الطَّرْفَيْنِ) هذا احتراز من المعلق والمرسل.

(وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنِ) أي في موضعين مختلفين لا متواليين.

المنقطع: ما سقط من أثناء إسناده راوٍ أو أكثر لا على التوالي، وهو ضعيف للجهل بالساقط.

ويطلق المنقطع إطلاقاً آخر أعم: وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه وهو الذي قال فيه صاحب البيقونية:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالٍ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ

ثم قال الناظم -رحمه الله-:

وَالسَّاقِطُ اثْنَيْنِ تَوَالِيًّا وَإِنْ فِي مَوْضِعَيْنِ مُغْضًى فَأَعْلَمَ زَكْنٌ

(زَكْنٌ) أي عِلْمٌ، يقال: زَكْنُهُ إِذَا عَلِمَهُ وَفَهِمَهُ، وهو تتميمٌ للبيت.

المعضل: ما سقط من أثناء إسناده اثنان فأكثر على التوالي.

وحكمه الضَّعْف، وإذا كان ما سقط منه راوٍ واحدٌ ضعيفًا للجهل بالساقط فما سقط منه أكثر من راوٍ أولى بالحكم بالضعف.

ثم السَّقَط من الإسناد نوعان:

النوع الأول: **السقط الواضح** ويُدرَك بعدم التلاقي بين الراوي وشيخه، ومنه الأقسام الأربعة السابقة (المعلق، المرسل، المنقطع، والمعضل) ومن ثمَّ احتيج إلى التاريخ لأنه يتضمن تحرير مواليد الرواة، ووَفَيَاتِهِمْ، وأوقات طلبهم وارتحالهم، وقد قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ" وقال حفص بن غياث: "إذا اهتمم الشيخ فحاسبوه بالسنين" أي يعني سنَّه وسنَّ مَنْ كَتَبَ عنه، وقد سأل إسماعيلُ بنُ عِيَّاشٍ رجلًا اختبأ: "أيَّ سنةٍ كتبتَ عن خالد بن معدان؟" فقال: "سنة ثلاثَ عشرةَ ومئةٍ" فقال: "أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين".

قال الحافظ العراقي:

وَوَضَعُوا التَّارِيخَ لِمَا كَذَبَا ذُوهُ حَتَّى بَانَ لِمَا حُسِبَا

(ذُوهُ) أي أصحابُ الكذب.

(بَانَ) أي ظهر كذبهم.

(لِمَا حُسِبَا) أي لما حُسِبَ سُنُّهُمْ وسُنُّ مَنْ زَعَمُوا لُقِيَهُمْ له.

وقد ذكر السخاوي في «فتح المغيث» شيئًا من الأخبار في هذا.

وقال الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر»: "وقد افترض أقوامٌ ادَّعَوْا الرواية عن شيوخٍ ظهر بالتاريخ كَذِبُ دعواهم" هذا النوع الأول من السقط هو السقط الواضح.

والنوع الآخر: **السقط الخفي** وهو الذي يخفى على كثيرٍ ممن يشتغل بهذا العلم، ولا يدركه إلا الحُذَّاق المِطَّلَعُونَ على طرق الحديث وعلل الأسانيد، وهو نوعان: التدليس والإرسال الخفي

وهو الذي قال فيه الناظم:

وَإِنْ يَكُنْ سُقُوطُهُ خَفِيًّا إِذْ لَيْسَ فِي تَارِيخِهِ مَأْبِيًّا
فَهُوَ مَعَ الْقَصْدِ مُدَلِّسٌ جُفِي وَدُونَ قَصْدٍ هُوَ مُرْسَلٌ خَفِي

(إِذْ لَيْسَ فِي تَارِيخِهِ مَأْبِيًّا) أي أنّ السقط الخفي لا يُعرف بالتاريخ، فالتاريخ لا يأبى أي لا يمنع سماع الراوي
عمن دلّس عنه.

الحديث المدلّس: حديثٌ راوٍ عن لقيّة ما لم يسمعه منه بصيغة تحتمل وقوع السماع، وهذا الذي يُقصد غالباً
عند إطلاق اسم المدلّس، وله أنواعٌ أخرى تُذكر في الكتب التي فوق هذا المختصر.

وهذا التدليس الذي يُقصد منه إخفاء عيبٍ في الرواية دَمَهُ أكثر العلماء حتى قال شعبة: "التدليس أخو
الكذب"، وقال: "لأنّ أزني أحبُّ إليّ من أن أدلّس" أراد بذلك المبالغة في الزجر.

وحكم من ثبت عنه التدليس إن كان عدلاً أنه لا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالتحديث، فخير المدلّس مقبول
إذا صرّح بالتحديث وإلا فلا.

وهذا الراوي مع من يروي عنه بصيغة موهمة للسماع له حالات:

الحال الأولى: أن يثبت سماعه منه، فهو روى عنه خبراً لم يسمعه منه بصيغة تحتمل وقوع السماع لكن ثبت
سماعه منه غير هذا الخبر المدلّس، فهذا تدليس.

الحال الثانية: أن يثبت لقاءه له لكنه لم يسمع منه شيئاً، وهذا تدليس كذلك.

الحال الثالثة: أن تثبت المعاصرة له دون لقاء، وهذا هو المرسل الخفي.

وبهذا يتبين لك الفرق الدقيق بين المدلّس والمرسل الخفي، فالراوي في الخبر المدلّس يروي عن لقيّة سواء سمع
منه غير الخبر المدلّس أو لم يسمع منه شيئاً، وفي المرسل الخفي يروي عن عاصره ولم يلقه.

قال الحافظ العراقي:

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَاءِ يَبْدُو بِهِ الْإِرْسَالُ ذُو الْخَفَاءِ

والناظم - رحمه الله - فرّق بينهما بالقصد فقال:

(فَهُوَ مَعَ الْقَصْدِ مُدَلِّسٌ خَفِيٌّ) أي لم يقبل، فإذا قَصَدَ إِيهَامَ السَّمَاعِ فهو خبر مدلّس (وَذُونُ قَصْدٍ هُوَ مُرْسَلٌ خَفِيٌّ) أي إذا لم يَقْصِدْ إِيهَامَ السَّمَاعِ فهو المرسل الخفي.

هذا ما جرى عليه الناظم والمعتمد في الفرق بينهما ما سبق بيانه.

مسألة: أيهما أشد خفاءً التدليس أو الإرسال الخفي؟

الجواب: التدليس؛ لأنه لقيه، وقد يكون سمع منه غير الخبر المدلس، ثم بعده في الخفاء الإرسال الخفي، ثم الانقطاع الواضح بأقسامه الأربعة السابقة.

هنا تمت أقسام المردود لسقط في إسناده، وهي ستة ترجع إلى نوعين:

النوع الأول: السقط الواضح ويدخل في ذلك: المعلق والمرسل والمنقطع والمعضل.

والنوع الآخر: السقط الخفي ويدخل في ذلك: المدلّس والمرسل الخفي.

وَإِنْ يُزَادُ رَاوٍ وَنَقْصٌ فَضُلًا فَذَلِكَ الْمَزِيدُ فِيمَا اتَّصَلَ

المزيد في متصل الأسانيد: هو الحديث الذي زيد فيه راوٍ في أثناء الإسناد، ومن لم يَزِدْ أَتَقْنُ مَنْ زَادَ.

وشرطه: أن يقع التصريح بالسماع في الإسناد الناقص في موضع الزيادة وإلا فمتى كان مُعْنَعًا تَرَجَّحَت الزيادة.

مثاله: إذا جاء حديثٌ عن سعيد المقبري قال: سمعتُ أبا هريرة رضي الله عنه، ثم جاء الحديث نفسه عن سعيد

المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، فالذي فيه زيادةٌ (عن أبيه) هو المزيد في متصل الأسانيد، لكن

الحكم على الحديث بأنه من المزيد في متصل الأسانيد له شرطان:

الشرط الأول: أن يقع التصريح بالسماع في الإسناد الناقص في موضع الزيادة، بأن يقول سعيد المقبري:

"سمعت" فإذا قال "عن" ترجحت الزيادة.

والشرط الآخر: أن يكون راوي السند الناقص أتقن من زاد، حتى تُقبل زيادة العلم التي عنده وهي إثبات السماع بين الراويين وأنه ليس بينهما ذلك الراوي الذي زيد.

مسألة: أين الإشارة في النظم إلى شرط كون من لم يزد أتقن من زاد؟

الجواب: في قول الناظم: (وَنَقْصُ فَضْلًا) أي أن من رواه ناقصًا أتقن من زاد فيه.

زِيَادَةُ الثِّقَةِ مِمَّا قَبِلَ إِنْ لَمْ يُخَالِفْ عَدَدًا أَوْ أَعْدَلًا

هذا نوع من أنواع الحديث يقال له: زيادة الثقة، وصورتها: أن يتفق جماعة في الرواية عن شيخٍ ويزيد ثقةٌ منهم زيادةً في المتن ليست عند غيره، وليست خاصةً بزيادة لفظٍ في المتن، بل رَفْعُ الموقوفِ زيادةً، وَوَصْلُ المنقطعِ زيادةً.

مثاله: خمسةٌ من أصحاب الزهري رَوَوْا حديثًا على وجهٍ، وسفيانٌ بن عيينة وحده -وهو ثقةٌ- رواه على وجه آخر بأن زاد لفظًا في الحديث، أو رَوَاهُ موقوفًا ورواه وحده مرفوعًا، أو رَوَاهُ منقطعًا ورواه وحده متصلًا.

ذكر الناظم رحمه الله أن زيادة الثقة مقبولة مطلقًا ما لم تقع منافيةٌ لمن هو أوثق كما قال:

زِيَادَةُ الثِّقَةِ مِمَّا قَبِلَ إِنْ لَمْ يُخَالِفْ عَدَدًا أَوْ أَعْدَلًا

إذا وقعت زيادة الثقة مخالفة لمن هو أوثق فهذا هو الشاذُّ، وقد سبق أنه يشترط في الصحيح ألا يكون شاذًّا، وعليه فما زاده الثقة منافيًا لما رواه من هو أولى منه فحكمه الرَّدُّ، وهو المسمى بالشاذ قال الحافظ العراقي:

وَذُو الشُّذُوزِ مَا يُخَالِفُ الثِّقَةَ فِيهِ الْمَلَا فَالشَّافِعِيُّ حَقَّقَهُ

أما إذا لم تقع منافيةٌ فقرّر الناظم أنها مقبولة، وهو ما قرر الحافظ في التُّخْبَةِ قال:

"وزيادة راويهما -أي الصحيح والحسن- مقبولةٌ ما لم تقع منافية لمن هو أوثق" لكن الذي اختاره الحافظ في النكت على ابن الصلاح أنه لا يُحْكَمُ فيها بحكم مطرد، فلا يُطْلَقُ القول بقبول الزيادة، بل ينظر إلى ما ترجحه القرائن وهو الذي عليه عمل الأئمة، فقد يقبلون الزيادة وقد يردونها مع أنها غير منافية، وقد يحكمون بالرفع وقد يحكمون بالوقف، وقد يحكمون بالوصل وقد يحكمون بالإرسال.

وَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ وَالْمُقَابِلُ يُبْنَى لَهُ مِنْ لَفْظٍ شَدَّ فَاعِلٌ

إذا بنيت من لفظ (شَدَّ) فاعلاً فإنك تقول: شادُّ، ولم يَتَرَنَّ للناظم -رحمه الله- لفظُ (شادِّ) لما فيه من الجمع بين ساكنين، وذلك لا يتأتى في الشَّعر لا في بحر الرجز الذي عليه المنظومة ولا في غيره من بحور الشعر، ونظيره قولُ ابنِ مالكٍ -رحمه الله- في باب التوكيد من الألفية:

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كُلَّ فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

أراد بقوله: (فَاعِلَةٍ مِنْ عَمٍّ): عامَّة، ومثله: دابَّة، وعامٌّ، وخاصٌّ، وزن (فاعل، فاعلة، فواعل) من المضعف لا يتزن في الشعر، لذلك أَتَعَبَتْ هذه الكلمات النُّظَامَ.

وهذا أحد الظُّرُفَاء أراد أن يطلب من صاحب له دابَّة في بيت شعر وهي لا تتأتى في الشعر لما فيها من الجمع بين ساكنين ولم يُرد أن يغير هذه الكلمة فقال:

أَرَدْتُ الرُّكُوبَ إِلَى حَاجَةٍ فَجُدَّ لِي بِفَاعِلَةٍ مِنْ دَبَبْتُ

فأجابه صاحبه وكان ظريفاً:

بُرَيْدِينَا يَا أَخِي غَامِزٌ فَكُنْ أَنْتَ لِي فَاعِلاً مِنْ عَذَرْتُ

يقول الناظم -رحمه الله- في هذا البيت: إنه إذا خولف الراوي المقبولُ بأرجح منه، فالراجح المحفوظ ومقابله الشادُّ.

فإذا روى عدد من الثقات روايةً مخالفةً لرواية الثقة فرواية الثقات محفوظة، ورواية المخالف شاذة.

ثم انتقل للكلام عن الاعتبار والمتابعات والشواهد، نتعرَّف على هذه المصطلحات الحديثية ثم نرجع إلى الأبيات:

الاعتبار: هو تَتَبُّعُ الطرق للوقوف على المتابعات والشواهد، فالخبر الفرد الذي ليس له إلا طريق واحد (وهو الغريب) تتبعك طرقه لِتَعْلَمَ هل له متابعٌ أو شاهدٌ أو لا؟ هذا هو الاعتبار، كما قال العراقي:

الِاعْتِبَارُ سَبْرُكَ الْحَدِيثَ هَلْ شَارَكَ رَأَوْ غَيْرُهُ فِيمَا حَمَلَ

فالخبر الفرد إذا وُجِدَ بعد ظنٍّ كونه فردًا حديثٌ آخرٌ يوافقه في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط فإن كان مع الاتحاد في الصحابي فهو المتابع، وإن كان مع الاختلاف في الصحابي فهو الشاهد.

فالخبر المشارك للفرد في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط إن كان مع الاتحاد في الصحابي سُمِّيَ مُتَابِعًا، وإن كان مع الاختلاف في الصحابي سُمِّيَ شَاهِدًا.

هذا الذي جرى عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله وهو المشهور.

مثاله: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الشهر تسع وعشرون، ولا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمَّ عليكم فأكملوا العِدَّةَ ثلاثين».

رواه الشافعي في الأمِّ عن مالكٍ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال...، وتابع الشافعيَّ عبد الله بن مسلمة القَعْنَبِيُّ فرواه عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فهذه متابعة للاتحاد في الصحابي.

وقد ورد من حديث عن ابن عباس رضي الله عنهما وهذا شاهد.

ومن فائدة معرفة المتابعات والشواهد:

- تقوية الحديث الضعيف فيكون بالمتابعة والشاهد حسنًا لغيره.
- وتقوية الحديث الحسن فيكون بالمتابعة والشاهد صحيحًا لغيره.
- وجمع طرق الحديث الواحد وألفاظه لِيُقَسَّرَ بعضه بعضًا.

وَإِنْ تَجِدَ مُشَارِكًا لِلرَّائِي فِي شَيْخٍ فَذَا مُتَابِعٌ بِهِ فُفِي

وَإِنْ تَجِدَ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى فَقَطْ فَبِالشَّاهِدِ هَذَا يُعْنَى

(قُفِي) أي تُبَع.

ظاهر النظم أنَّ الناظم -رحمه الله- جرى في التفريق بين المتابعات والشواهد على أنَّ العبرة باللفظ والمعنى بغضِّ النظر عن الصحابي، فإن اتحد اللفظ فهو المتابع، وإن اختلف اللفظ مع اتحاد المعنى فهو الشاهد.

هذا ظاهر النظم، وهو الذي جرى عليه ابن الصلاح رحمه الله، لكن المشهور عند المحدثين ما سبق: من أنَّ العبرة باتحاد الصحابي واختلافه، فإن اتحد الصحابي فهو متابع، وإن اختلف فهو شاهد، سواء أكان الخبر مشاركاً للفرد في اللفظ والمعنى أم في المعنى فقط.

وَحَيْثُ لَا فَمُفْرَدٌ، وَالْبَحْثُ عَنْ ذَاكَ بِالْإِعْتِبَارِ يُسَمَّى حَيْثُ عَنْ

(وَحَيْثُ لَا فَمُفْرَدٌ) أي حيث لم توجد له متابعة ولا شاهد فإن الحديث يكون مفرداً، والحديث الفرد والمفرد هو الذي ليس له إلا طريق واحد.

(وَالْبَحْثُ عَنْ ذَاكَ بِالْإِعْتِبَارِ يُسَمَّى حَيْثُ عَنْ) أي حيث عرض وظهر، ومنه قول امرئ القيس في معلقته:

فَعَنْ لَنَا سِرْبٌ كَأَنَّ نِعَاجَهُ عَذَارَى دُورٍ فِي مُلَاءٍ مُذِيلٍ

فلاعتبار -كما سبق- هو تتبُّع الطرق للوقوف على المتابعات والشواهد، فليس هو قسيماً للمتابعات والشواهد، بل هو صفة البحث عن المتابعات والشواهد.

ثم انتقل إلى الكلام عن الموضوع، وهو شر أنواع الضعيف فقال:

وَإِنْ يَكُنْ رَاوِيهِ يَقْصِدُ الْكَذِبَ فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ، طَرَحُهُ يَجِبُ

(وَإِنْ يَكُنْ رَاوِيهِ يَقْصِدُ الْكَذِبَ) بأن يروي عن النبي ﷺ ما لم يقله متعمداً ذلك.

والكذب على النبي ﷺ محرم بالإجماع؛ لما تواتر عنه ﷺ من قوله: «**من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**» وقد اتفقوا على عَدِّهِ من كبائر الذنوب.

فالموضوع هو الكذب المِخْتَلَقُ المصنوع على النبي ﷺ وغيره.

وهذا الألفاظ الثلاثة متقاربة جيء بها في تعريف الموضوع للتأكيد في التنفير منه.

ثم قال: (طَرَحُهُ يَجِبُ) فالأخبار الموضوعية تحرم روايتها مطلقاً إلا مقرونةً ببيان وضْعها سواء في الحلال والحرام أم في الفضائل؛ لقوله ﷺ: «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وهما واضع الحديث وناقله أو «فهو أحد الكاذبين» أي من جملة الكاذبين.

قال العراقي -رحمه الله-:

شَرُّ الضَّعِيفِ الْخَبَرُ الْمَوْضُوعُ الْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ
وَكَيْفَ كَانَ لَمْ يُجِزُوا ذِكْرَهُ لِمَنْ عَلِمَ مَا لَمْ يُبَيِّنْ أَمْرَهُ

ثم قال الناظم -رحمه الله-:

وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِيْمَا اتَّفَقَا فِيهِ بَلَا قَصْدٍ لِأَن يُخْتَلَقَا

يقول: إنه ربما أطلق اسم الموضوع على حديث وقع فيه ذلك دون قصد الراوي أن يكذب على النبي ﷺ.

مثال ذلك: ما وقع لثابت موسى الزاهد فإنه دخل على شريك القاضي وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر -رضي الله عنه- أنه قال: قال رسول الله ﷺ، فنظر إلى ثابت وعلى وجهه نور العبادة والصلاح فقال: "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" يريد به ثابتاً رحمه الله، فظن ثابت أن ذلك سند الحديث، وأن هذا من كلام الرسول ﷺ، فكان يُحدِّث به بهذا الإسناد.

وهذه القصة يذكرها أهل الحديث في الكلام عن الحديث الموضوع مثلاً على الوضع من غير تعمد كما قال الحافظ العراقي:

وَمِنْهُ نَوْعٌ وَضَعُهُ لَمْ يُقْصَدِ

نَحْوُ حَدِيثِ ثَابِتٍ «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ» الْحَدِيثُ وَهَلَةٌ سَرَتْ

ويذكرونها أيضاً صورةً من صور الإدراج، وهي أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض فيقول كلاماً من عند نفسه، فيظن من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّهِمًا بِهِ فَقَطْ فَذَلِكَ الْمَتْرُوكُ عِنْدَ مَنْ فَرَطَ

المتروك في المرتبة الثانية بعد الموضوع، فشَرُّ الضعيفِ الموضوعُ وبعده حديث المتهم بالكذب وهو المتروك.

وحقيقته تُهَمِّمُ الراوي بالكذب: ألا يُروى الحديث إلا من جهته ويكون الحديث مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي.

فإذا اتَّصَفَ الراوي بأحد هذين الوصفين فهو مُتَّهَمٌ بالكذب وحديثه متروك.

وَمَا رَوَى فَاسِقٌ أَوْ غَافِلٌ أَوْ ذُو غَلَطٍ فَحُشٌّ مُنْكَرًا دَعَا

فالحديث المنكر هو ما رواه مَنْ ظَهَرَ فسقه، أو كَثُرَتْ غفلته، أو فَحُشَّ غلطه.

والمقصود بالفسق: فعلُ الكبائر، فالمتلبس بالكبائر حديثه منكر.

والغفلة: سهوٌ يعتري الإنسان فيغيب عنه مراده ولا يتذكره، وهي جِبِلَّةٌ آدمية لا يخلو منها إنسان، ولا تكون موجبةً لِرَدِّ حديث الراوي إلا إذا كَثُرَتْ، فالموجب للرد هو كثرة الغفلة لا مجرد الغفلة.

والغلط معلومٌ، ويوصف الراوي بِفُحُشِ الغَلَطِ إذا كان جانبُ غلطه أكثر من صوابه أو هما مستويان، أما إذا كان الغلط قليلاً فإنه لا يؤثر أي لا يكون سبباً لِرَدِّ حديث الراوي؛ لأنه لا يخلو إنسان من الغلط.

وهذا إطلاقٌ للحديث المنكر، وهو على رأي من لا يشترط المخالفة في حد الحديث المنكر.

وللمنكر إطلاقٌ آخر وهو مخالفة الضعيف لمن هو أولى منه من ثقة أو ثقات.

فإذا روى جماعة من الثقات حديثاً على وجهٍ، وخالفهم راوٍ ضعيفٌ فالحديث الذي رواه الضعيف يسمى منكراً ومقابله: المعروف، وهذا قوله:

وَقَدْ يُقَيَّدُ بِمَا خَالَفَ مَا لِيثْقَةٍ وَذَا بِمَعْرُوفٍ سَمَا

(سَمَا) أي علا.

وَمَا بِهِ وَهُمْ خَفِيَ يُعْقَلُ مَعَ التَّأْمُلِ هُوَ الْمُعَلَّلُ

الأجود في تسميته أن يقال: المعلل، ذكره الحافظ العراقي في شرح ألفيته وفي التقييد والإيضاح. وقد سبق في الكلام عن شروط الحديث الصحيح بيان أنه أجود من قولهم: المعلل والمعلول.

الحديث المعلل: هو الحديث الذي أُطْلِعَ على وهم راويه بالقرائن وجمع الطرق.

والعلة: سبب خفي غامض يقدر في صحة الحديث الذي ظاهره السلامة منها.

وتُعرَف العلة: بجمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته، وقد قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه".

وتُعرَف كذلك بالنص على علة الحديث من إمام من أئمة الحديث.

وعلم علل الحديث من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن كعلي بن المديني - وهو أول من صنّف فيه - وأحمد بن حنبل والبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني. هذا قوله: (وَمَا بِهِ وَهْمٌ خَفِيٌّ) أي غير ظاهر (يُعْقَلُ مَعَ التَّأَمُّلِ) ولا يعقله ولا يتصدى للكلام فيه إلا الأئمة النقاد (هُوَ الْمَعْلَلُ) والأجود تسميته المعلل كما سبق.

وَمَا بِهِ اخْتِلَافٌ مَتْنٍ أَوْ سَنَدٌ مُضْطَرَبٌ إِنْ لَمْ يَبَيَّنْ مَا يُعْتَمَدُ

الحديث المضطرب: هو الحديث الذي يُروى على أوجهٍ مختلفةٍ متساوية ولم يمكن الجمع بينها ولا الترجيح.

والاضطراب يكون في السند، ويكون في المتن، وهو في السند أكثر.

ومن أمثلة المضطرب: حديث أبي بكر - رضي الله عنه - أنه قال: يا رسول الله أراك شئتَ قال: «شَيْبَتَنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا».

هذا الحديث لم يُزَوَّ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختلفَ عليه فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر رضي الله عنه، ومنهم من جعله من

مسند سعد رضي الله عنه، ومنهم من جعله من مسند عائشة رضي الله عنها، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر، والاضطراب هنا هو في السند، وقد يكون في المتن.

وَالْمُدْرَجُ الَّذِي أَتَى فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَاقْتَدِهِ

الهاء في (فَاقْتَدِهِ) هاء السَّكْتِ كالهاء في قوله تعالى: ﴿فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 90].

الحديث المدرج: هو ما غيّر سياقُ إسناده أو أدخل في متنه ما ليس منه من كلام الرواة.

ومن التعريف يتبين أنَّ المدرج نوعان:

مدرج الإسناد: وهو ما غيّر سياقُ إسناده، وله صورٌ منها صورة سبقت في الكلام عن الحديث الموضوع وهي أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارضٌ فيقول كلاماً من قِبَل نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك.

مثال ذلك: ما وقع لثابت موسى الزاهد حين دخل على شريك القاضي وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله ﷺ، ثم رأى ثابتاً وعلى وجهه نورُ العبادة والصلاح فلما نظر إليه قال: "من كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ" يريد به ثابتاً رحمه الله، فظن ثابتٌ أن هذا لفظُ حديثٍ هذا سنده، فكان يُحَدِّثُ به بهذا الإسناد.

ومدرج المتن: ما أدخل فيه ما ليس منه من كلام الرواة، وقد يكون في أول المتن، أو في أثنائه، أو في آخره.

كونه في أول المتن نادرٌ، مثاله: «أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ».

(أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد يكون في أثنائه، مثاله: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ أَنْثِيَهُ أَوْ رَفَعِيَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

(أَوْ أَنْثِيَهُ أَوْ رَفَعِيَهُ) من قول عروة بن الزبير رحمه الله.

وقد يكون في آخره -وهو الأكثر- ومنه: «إِنَّ أُمَّي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ»

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

ويُعرف الإدراج بالنص عليه من الراوي، أو من بعض الأئمة.

ويُعرف أيضاً باستحالة صدوره من النبي ﷺ مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ أُمِّي لأُحْبِبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ» وجه استحالته أَنَّ أُمَّ نَبِينَا ﷺ ماتت وهو صغير ﷺ، فيكون (والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ أُمِّي لأُحْبِبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ) من قول أبي هريرة رضي الله عنه.

وأما حُكْمُ الإدراج فلا يخلو الإدراج إما أن يكون عن خطأ أو عن عمد، فإن كان عن خطأ فلا حرج على المخطئ إلا أَنَّ كثرته تقدح في ضبط الراوي، وإن كان عن عمدٍ فحكمه المنع؛ لتضمُّنه نسبة القول إلى غير قائله إلا أن يكون الإدراج لتفسير شيء في الحديث ففيه بعض التسامح، والأولى أن ينصَّ الراوي على بيانه.

مثال الإدراج لتفسير غريبٍ: حديث الزُّهري - رحمه الله - عن عائشة - رضي الله عنها- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْلُو بَغَارَ حَرَاءٍ فَيَتَحَنَّنُ فِيهِ -وهو التَّعَبُّد- اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ.

(وهو التَّعَبُّد) مدرجٌ من كلام الزهري كما ذكر الشَّراح.

وَإِنْ يَكُنْ بُدِّلَ رَأَوْ أَوْ سَنَدٌ فَهُوَ مَقْلُوبٌ وَفِي الْمَتْنِ وَرَدٌ

الحديث المقلوب: هو الحديث الذي تُصَرِّفُ في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير.

مثال القلب في السند أن يقول: عن كعب بن مُرَّة بدل مُرَّة بن كعبٍ لِأَنَّ اسْمَ أَحَدِهِمَا اسْمُ أَبِي الْآخَرِ.

ومثال القلب في المتن ما في صحيح مسلمٍ عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في السبعة الذي يظللهم الله في ظله يوم لا ظلَّ إلا ظله: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تَنْفَقَ شِمَالُهُ» فهذا مما انقلب على

بعض الرواة، والصحيح المعروف: «**حتى لا تعلم شماله ما تُنفق يمينه**» هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة، وهو وجه الكلام لأنَّ المعروف في النفقة فعلها باليمين.

وقد يكون القلب في السند والمتن معًا وذلك بأن يُؤخَذَ إسنادهُ متنٌ فيُجعلُ على متن آخر وبالعكس، وهذا قد يُفعل اختبارًا لحفظ المحدث كما وقع للإمام البخاري -رحمه الله- في قصته المشهورة لَمَّا ورد بغداد فعَمَدَ أصحاب الحديث إلى مئة حديث فقلَّبُوا متونها وأسانيدها أي صيَّروا متن هذا السند لسند آخر، وسند هذا المتن لمتن آخر، وانتخبوا عشرة من الرجال، فدفعوا لكل واحد منهم عشرة منها، وتواعدوا على الحضور لمجلس البخاري ثم يلقي عليه كل واحد من العشرة أحاديثه بحضرتهم، فلما حضروا واطمأنَّ المجلس بأهله تقدم إليه واحدٌ من العشرة وسأله عن أحاديثه واحدًا واحدًا، والبخاري يقول في كل منها: "لا أعرفه" وفعل الثاني مثل ذلك، إلى أن استوفى العشرة المئة، وهو لا يزيد في كلِّ منها على قوله: "لا أعرفه" فكان الفقهاء ممن حضر يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: "فَهِمَّ الرجل" ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم؛ لكونه عنده لم يعرف حديثًا واحدًا من مئة حديثٍ، ولما فهم البخاري بقرينة الحال انتهاءهم من مسألتهم التفت للسائل الأول وقال: سألت عن حديث كذا وصوابه كذا إلى آخر أحاديثه، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده، وكلَّ إسناده إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فردَّ متونَ الأحاديث المئة إلى أسانيدِها، وأسانيدها إلى متونها، فأقرَّ له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

قال العراقي:

وَمِنْهُ قَلْبُ سَنَدٍ لِمَتْنٍ نَحْوُ امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
فِي مِئَةِ لَمَّا أَتَى بَغْدَادًا فَرَدَّهَا وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا

وهو في تاريخ بغداد من طريق ابن عدي قال: (سمعت عدة مشايخ يحكون) وذكر القصة، ومشايخ ابن عدي وإن كانوا مجهولين، إلا أن كثرتهم تجبر الجهالة.

ثم انتقل -رحمه الله- إلى تقسيم الحديث باعتبار العمل به فقال:

وَالثَّابِتُ الْمَقْبُولُ إِنَّهُ هُوَ سَلِمَ مِنَ الْمَعَارِضِ فَيَاْمُحْكَمٍ سِمَ

يقول: إِنَّ الخبر المقبول -ويصدق ذلك على الصحيح والحسن- إذا سلم من المعارضة أي لم يأت خبر مقبول مثله يضادّه، فهو المسمى بالمحكم.

وغالب الأخبار من هذا النوع فأكثر الأحاديث محكمة سالمة من المعارضة.

مثال ذلك ما في الصحيحين من قوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ».

وَحَيْثُ لَا وَالْجَمْعُ فِيهِ يُجْتَذَى فَإِنَّهُ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ ذَا

(وَحَيْثُ لَا) أي لم يسلم من المعارضة بأن عارضه مقبول مثله، أما إذا عارضه مردود فإن ذلك لا أثر له، لأنّ القوي لا تؤثر فيه معارضة الضعيف.

(وَالْجَمْعُ فِيهِ يُجْتَذَى) أي يُتَّبَعُ، والمقصود أنه إذا أمكن الجمع بينهما من غير تعسف فهو مختلف الحديث.

مثاله: حديث: «لا عدوى ولا طيرة» مع حديث: «فِرٌّ من المجذوم فرارك من الأسد» وكلاهما في الصحيحين، وقد جُمع بينهما بأن المقصود لا عدوى تؤثر بذاتها، فهذه الأمراض لا تُعدي بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لا تنتقل المرض بقدرته الله، وقيل في الجمع بينهما غير ذلك.

والمقصود أنّ الحديث إذا عورض بمثله وأمکن الجمع بينهما فهذا هو مختلف الحديث.

وينبغي أن يُعلم أنّ التعارض بين الأحاديث لا وجود له في حقيقة الأمر، قال الإمام ابن القيم في النونية:

وَاللَّهُ مَا بَيْنَ النُّصُوصِ تَعَارُضٌ وَالْكُلُّ مَصْدَرُهَا مِنَ الرَّحْمَنِ

وقال ابن حُرَيْمَةَ: "لا أعرف حديثين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني لأؤلف بينهما" فالتعارض لا وجود له في حقيقة الأمر، لكن قد يقع ذلك في نظر المجتهد، فإذا بحث زال التعارض.

وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

(وَحَيْثُ لَا) أي إذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين (وَعُرِفَ التَّارِيخُ

فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ) أي فالتأخر هو الناسخ، والمتقدم هو المنسوخ.

والنسخ: رفع حكم شرعي بخطاب شرعي متراخ عنه.

مثاله: النهي عن زيارة القبور فإنه نُسخ بالأمر بزيارتها الوارد في قوله ﷺ: «**كنتُ نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكر بالآخرة**» عُرِفَ النسخُ هنا بالنص.

وقد يُعرف بالإجماع على العمل بأحد الدليلين وترك الآخر فيحكم بكون المتروك متقدماً منسوخاً كحديث قتل شارب الخمر في الرابعة فإنه منسوخ وقد عُرِفَ النسخ هنا بإجماع العلماء على الجلد وعدم القتل.

وقد يُعرف بقول الصحابي ومنه قول أبي بن كعب -رضي الله عنه-: «**كان الماء من الماء رخصةً في أول الإسلام ثم نهي عنه**».

وقد ذكر الناظم -رحمه الله- مرتبتين من مراتب التأليف بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وبقيت مرتبتان لم يذكرهما هما الترجيح والتوقف.

فإذا لم يمكن الجمع ولم يُعلم التاريخ صير إلى ترجيح أحد الخبرين على الآخر بمرجح، والمرجحات كثيرة لا حصر لها، وهي تدور على قوة الظن في ترجيح حديث على ما يقابله، فالمدار على غلبة الظن، فقد يُرجح بحال الراوي من حفظ وسلامة من التدليس، وقد يُرجح بطريق التحمل كالسماع والعرض فهما أقوى من غيرهما من طرق التحمل، وقد يُرجح بمرجح خارجي فيقدم ما يوافق ظاهر القرآن أو ما يوافق سنة أخرى، والمرجحات التي ذكرها الحافظ العراقي في النكت على ابن الصلاح أكثر من مئة، ومدارها على غلبة الظن في ترجيح أحد الدليلين على الآخر، وإن لم يمكن الترجيح بوجه من وجوه الترجيح لزم التوقف عن العمل حتى يظهر مرجح.

فمراتب التأليف بين الأحاديث المتعارضة في الظاهر أربع:

• الجمع بين الأحاديث إذا أمكن.

• النسخ إن عُلم التاريخ.

• الترجيح إذا لم يمكن الجمع ولم يعرف التاريخ.

• التوقف.

وهي مجموعة في قول القائل:

لَدَى تَعَارُضِ الدَّلِيلَيْنِ اِجْمَعْ فَانْسَخْ فَرَجِحْ ثُمَّ قِفْ لَا تَدَّعْ

ثم قال - رحمه الله -:

ثُمَّ غَرِيبُ اللَّفْظِ مَا يُحْتَاجُ فِي مَعْنَاهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَمْ يُؤْلَفْ

غريب الحديث: ما يقع فيه من الألفاظ خفية المعنى البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

ومن الكتب المصنفة في ذلك: كتاب "غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام، و"النهاية في غريب

الحديث" لابن الأثير، وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشملها وأكثرها تداولاً.

وَإِنْ يَكُنْ يَغْمُضُ مِنْ مَعْنَاهُ لَا مِنْ لَفْظِهِ فَهُوَ الْمُسَمَّى مُشْكَلًا

مشكل الحديث: ما خفي فيه معنى اللفظ لدقة مدلوله.

فإذا كان اللفظ لا يتضح معناه؛ بأن كان في مدلوله دقة مع كثرة استعماله فهو مشكل الحديث، وقد صُنِّفَتْ

كتبٌ كثيرة لبيان مشكل الحديث، منها شروحات كتب السنة كفتح الباري، وشرح النووي على مسلم، وعون

المعبود، وتحفة الأحوذِيّ.

مَا غَيَّرَ الْمَتْنَ بِهِ الْمَصَحَّفُ وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ

المصحَّف: ما وقعت المخالفة فيه بتغيير النقط في الكلمة مع بقاء صورة الخطِّ فيها.

والمُحَرَّف: ما وقعت المخالفة فيه بتغيير الشكل في الكلمة مع بقاء صورة الخطِّ فيها.

وهذا اصطلاحٌ جرى عليه الحفاظ في النُّسخة وإلا فكثيرٌ من العلماء لا يفرّقون بينهما ويطلقون كلاً منهما على

كل تغيير يقع في الكلمة ولو مع عدم بقاء صورة الخطِّ فيها.

مثال التصحيف في السند: العوّام بن مُراجِم صحفه ابن معين فقال: ابن مُزاحِم.

ومثال التصحيف في المتن: حديث: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شَوَّالٍ» صحَّفه الصُّوَلِيّ فقال: «شيئًا من شوال» بدل «ستًّا من شوال».

ومثال التحريف في السند: أن يُجْعَلَ لهُيعة بفتح اللام لهُيعة بضمة.

ومثال التحريف في المتن: ما وقع لبعض الأعراب في حديث: «صلى النبي ﷺ إلى عَنَزَةٍ» فَحَرَفَ العَنَزَةَ وسكَّن النون، ثم روى الحديث بالمعنى على حَسَبِ وهمه فقال: «كان النبي ﷺ إذا صَلَّى نُصِبَتْ بين يديه شاةٌ» وقريب منه في الغلط في فهم هذا الحديث قول أبي موسى العَنَزِيُّ: "نحن قومٌ لنا شَرَفٌ، نحن من عَنَزَةٍ صلى إلينا رسول الله ﷺ" يريد بذلك الحديث السابق توهم أن النبي ﷺ صلى إلى قبيلتهم، والمراد بالعَنَزَةِ في الحديث: العصا.

وَالْمُبْهَمُ الَّذِي يَمْتَنِي أَوْ سَنَدٌ يَتْرَكُ تَعْيِينَ لِمَذْكُورٍ وَرَدٌ

المبهم: هو من لم يسمَّ، بأن يقول الراوي أخبرني رجلٌ أو شيخٌ أو فلانٌ أو بعضهم أو ابنُ فلان. وحديث المبهم لا يقبل؛ لأنَّ شرطَ قَبُولِ الخبر: عدالتهُ راويه، ومن أجهَم لا تُعَرَف عينه، فكيف عدالته! ولو أجهَم بلفظ التعديل على الأصح بأن قال: أخبرني الثقة؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده مجروحًا عند غيره. ويُستَدَلُّ على معرفة اسم المبهم بوروده من طريقٍ أخرى مسمى.

ومحلُّ ردِّ الحديث للإبهام إذا كان الإبهام في سنده في من دون الصحابي، أما إذا كان الإبهام في المتن فلا يضرُّ كحديث أنس -رضي الله عنه- أنه قال: «جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ فقال: هلك المَواشي...» الحديث.

ثم ختم -رحمه الله- منظومته بقوله:

وَقَدْ تَنَاهَتْ طُرْفَةٌ مِنَ الطُّرْفِ آخِذَةً مِنَ الْمُهْمِ بِطَرْفٍ

(وَقَدْ تَنَاهَتْ) أي انتهت هذه المنظومة حال كونها (طُرْفَةً) والطُرْفَةُ: ما يُستطَرَف، أي: يُستملح ويُستحسن (مِنَ الطُّرْفِ) الطُّرْفُ جمع طُرْفَةٍ (آخِذَةً مِنَ الْمُهَمِّ) أي من فن مصطلح الحديث (بِطُرْفٍ) بناحيةٍ وجانبٍ.

مَخْتُومَةٌ بِحَمْدٍ مِّن سَنَاهَا سَنِيَّةٌ يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا

(سَنَاهَا) أي سهَّلها ويسرَّها كما قال الشاعر:

وَأَعْلَمُ عِلْمًا لَيْسَ بِالظَّنِّ أَنَّهُ إِذَا اللَّهُ سَنَى عَقْدَ شَيْءٍ تَيْسَّرَا

(سَنِيَّةٌ) أي رفيعةٌ عاليةٌ ذاتٌ قدر (يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا) يُزِيلُ الظَّلامَ ضوؤها.

مَخْتُومَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى الَّذِي اصْطُفِيَ لِلْخِتَامِ

(مَخْتُومَةُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ) أي مُحْكَمَةٌ أو مَقْضِيَّةٌ (عَلَى الَّذِي اصْطُفِيَ لِلْخِتَامِ) صلى الله عليه وسلم.

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين